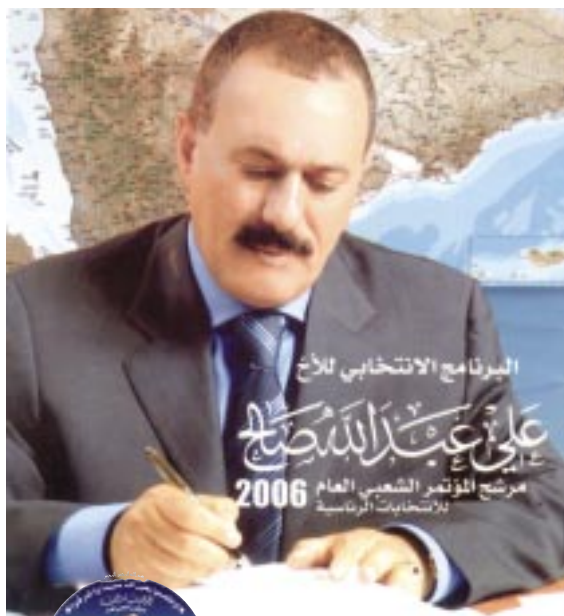




هذا البرنامج



- مبادئ من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور، ومستوحى توجهاته من التجديد، والتطوير، والتحديث
- يتوخى الانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة من البناء، والتنمية، والتميز، والتغيير نحو الأفضل، وإلى فتح آفاق جديدة رحبة أمام أجيال اليمن لتمكينها من مواكبة كل جديد ومعاصر ببناء اجتماعي متماسك، وحصيلة ثقافية وعلمية مميزة.
- يؤسس للمستقبل بشبكة عصرية من الاتصالات وتقنية المعلومات والطرق، وبنية تحتية متكاملة ومتطورة في قطاعات التعليم والصحة والمياه والبيئة والكهرباء وغيرها
- يسعى إلى وضع اللبنة لمجتمع متحضر، متسلح بالعلم والتكنولوجيا وإلى تعزيز سبل المشاركة المجتمعية، ودعم السلطة المحلية على أساس من اللامركزية- المالية والإدارية
- إنكاز روح الإنتماء الوطني وتعزيز المسار الديمقراطي وكفالة الحريات الفردية والعامية، وحماية حقوق الإنسان
- يرمي إلى إرساء صرح إقتصادي جديد متين ومتطور وتشجيع الاستثمار وتأمينه، وبناء شراكة تنموية مع

- مؤسسات القطاع الخاص
- يضع في مقدمة إهتمامه خدمة الأولويات الإستراتيجية في حياة المجتمع مثل قطاعات التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة
- يؤكد الإيمان بحق المرأة في المشاركة الكاملة في مختلف ميادين العمل ويدعم مساواتها بأخيها الرجل
- يقدم مقترحات عملية جديدة للحد من البطالة، والفقر، ومكافحة الفساد
- يستهدف تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار
- يولي إهتماماً خاصاً لقضايا الشباب باعتبارهم الركيزة الأساسية في النهوض بالوطن، وعماد الحاضر والمستقبل
- برنامج للجمع أطفالاً وشباباً.. رجالاً ونساءً وذوي الاحتياجات الخاصة؛ وللمواطنين في الداخل والخارج ولكل فئات المجتمع
- يؤصل لسياسات خارجية متوازنة ويعزز علاقات وشراكات إقليمية ودولية مثمرة بما يخدم الأمن والسلام الدوليين
- إنه برنامج لكل يمني ويمنية يحلم بيمن واعد مشرق من أجل أن نخشاره للعمل، ونجدد العهد للسير معاً في ظل يمن جديد ومستقبل أفضل لأبنائه.

يمن جديد.. مستقبل أفضل



الحد من البطالة
ومكافحة الفقر
وتوسيع شبكة
الأمان الإجتماعي.

- 1- تنفيذ الإستغلال الأمثل للثروة السمكية عبر:
 - الإهتمام بالصيادين والإصطياد التقليدي وتوفير مستلزمات تطويره.
 - إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتنظيمية لقطاع الإصطياد.
 - حماية الثروة السمكية من الإصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية.
 - استكمال البنية التحتية من موانئ عائمة وقابطة مع توفير مشاريع تعليمية وتدريبية للقري وتجمعات الصيادين.
 - الإهتمام بمراكز الأبحاث الخاصة بالإصطياد والبيئة البحرية.
 - تشجيع الاستثمار في أنشطة الإصطياد والتصدير والصناعات السمكية والخدمات المرتبطة بها.
- 2- تنمية الصناعات الإستخراجية والإنشائية من خلال:
 - التوسع في أعمال الإستكشاف والتقيب عن النفط والغاز والمعادن.
 - تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في صناعات النفط والغاز والمعادن والأنشطة المرتبطة بها وتطوير البنى التحتية.
 - تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الصناعات الإنشائية.
 - 3- تنمية وتطوير الصناعات التحويلية من خلال:
 - التوسع في إنشاء المناطق الصناعية وتطوير وتأهيل القائم منها.
 - تأمين وتطوير البنية الأساسية الضرورية لقيام صناعات تحويلية متطورة.
 - 4- تنشيط قطاع السياحة من خلال:
 - الحفاظ على المقومات السياحية ورفع مستوى الوعي العام بأهمية السياحة.
 - إستكمال وتطوير خدمات البنية التحتية المرتبطة بالسياحة وتشجيع الإستثمارات السياحية الخاصة المحلية والأجنبية.
 - تنمية أنماط سياحة جديدة وبالأخص سياحة المنتجعات البحرية والمحميات الطبيعية والعلاج الطبيعي والسياحة الثقافية.
 - الإهتمام بتريم وتأهيل المواقع السياحية الأثرية والطبيعية.
 - العمل على تشجيع دور السفارات والقنصليات في إبراز المنتج السياحي اليمني.
 - الإهتمام بإعداد الكوادر العاملة في المجال السياحي.. والتوسع في إنشاء معاهد التدريب الفندقي وتطويرها.
 - تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للسياح في المنافذ الجوية والبحرية.
 - التوسع في عمليات الترويج السياحي في الأسواق والمعارض والمؤتمرات الدولية.
 - تشجيع ودعم الحرف التقليدية المرتبطة بالانشاط السياحية.

- 1- زيادة المرتبات والأجور والبدلات موظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن، وبما يضمن لهم مستوى معيشي أفضل والعيش الكريم بشرف وعزة وكرامة، ويجنبهم الوقوع في أي مغريات من قبل أي قوى متربصة بالأمن والإستقرار والوحدة الوطنية، وتدين بالولاء لغير الوطن وتسعى لإفسادهم ودفعهم للإخلال بآداء واجباتهم الوطنية.
- 2- تطوير البنية الهيكلية والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية، وإلغاء مظاهر الإزدواج الإداري والوظيفي.
- 3- مواصلة بناء القدرات المؤسسية في الجهاز الحكومي.
- 4- تدوير الوظيفة العامة في المراكز القيادية والإلتزام بمعايير الكفاءة والزراعة في إختيار الموظف العام.
- 5- تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر.
- 6- تبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية والحكومية بما يعزز بناء الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية.
- 7- تطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرار الإداري.
- 8- تحديد وظيفة الدولة بما يكفل إفساح مجال أوسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- 9- الإلتزام بمواعيد محددة لإنجاز معاملات المواطنين بيسر لدى الإدارات الحكومية.
- 10- مواصلة الإهتمام بالكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات العلمية والإدارية والمهنية، وتطوير قدراتهم واستقطابهم للإستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية وفي إطار تطبيق مبدأ (الشخص المناسب في المكان المناسب).



إدارة اقتصادية
حديثة تضمن
مستوى معيشي
أفضل.

أولاً: إتباع سياسات اقتصادية محفزة للنمو عبر:

- 1- إتباع سياسة مالية متوازنة تحقق ما يلي:
 - تخفيض الضرائب وتحسين اليات تخصيصها وفي مقدمتها الضريبة على الأفراد.
 - إجراء إصلاحات ضريبية وجمركية لتشجيع التجارة والإستثمار وتسهيل الإندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
 - زيادة الإنفاق الإستثماري والراسمالي ورفع نصيب الخدمات الإجتماعية الأساسية في الموازنة العامة.
 - إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل دوره في جذب المدخرات وتمويل الإستثمارات وخدمة التنمية.
 - مواصلة الإهتمام بالمناطق الحرة والصناعية ومناطق التجارة الحرة وفي المقدمة المنطقة الحرة بعن، وبما يعزز من دورها في خدمة الإقتصاد الوطني.
 - 2- تنفيذ سياسة نقدية كفوة تعمل على:
 - الحفاظ على الإستقرار النقدي.
 - تعزيز دور الوساطة المالية للقطاع المالي وتشجيع الإخار في أوساط المواطنين.
 - توفير المتطلبات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية لسوق الأوراق المالية.
 - 3- تطبيق سياسة فاعلة للتجارة الخارجية تقوم على:
 - تنمية الصادرات غير النفطية وتنوع أسواقها.
 - تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
 - مواصلة جهود اليمن من أجل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.
 - 4- حماية أكبر للمستهلك من خلال:
 - تفعيل الرقابة التموينية والصحية لحماية المستهلك.
 - تطوير وسائل نشر التوعية الاستهلاكية.
 - تطوير التشريعات الكفيلة بتعزيز مبدأ المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

ثانياً: تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر:

- 1- تنمية القطاع الزراعي من خلال:
 - مواصلة الإهتمام بالمزارعين والعاملين في قطاع الزراعة وتوفير الوسائل الزراعية الحديثة، و منحهم القروض الميسرة من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وبما يكفل زيادة الإنتاج الزراعي.
 - مكافحة التصحر واستصلاح أراض زراعية جديدة.
 - تشجيع استخدام المعدات والمدخلات الزراعية الملائمة.
 - التوسع في زراعة المحاصيل النقدية.
 - الإهتمام بالبحوث والإرشاد الزراعي وتقنين استخدام المبيدات الحشرية.
 - تطوير التسويق الزراعي داخلياً وخارجياً.
 - الإهتمام بالثروة الحيوانية والزراعة المطرية وتشجيع الإستثمارات فيها.

أولاً: إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية عبر:

- 1- زيادة المرتبات والأجور والبدلات موظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن، وبما يضمن لهم مستوى معيشي أفضل والعيش الكريم بشرف وعزة وكرامة، ويجنبهم الوقوع في أي مغريات من قبل أي قوى متربصة بالأمن والإستقرار والوحدة الوطنية، وتدين بالولاء لغير الوطن وتسعى لإفسادهم ودفعهم للإخلال بآداء واجباتهم الوطنية.
- 2- تطوير البنية الهيكلية والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية، وإلغاء مظاهر الإزدواج الإداري والوظيفي.
- 3- مواصلة بناء القدرات المؤسسية في الجهاز الحكومي.
- 4- تدوير الوظيفة العامة في المراكز القيادية والإلتزام بمعايير الكفاءة والزراعة في إختيار الموظف العام.
- 5- تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر.
- 6- تبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية والحكومية بما يعزز بناء الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية.
- 7- تطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرار الإداري.
- 8- تحديد وظيفة الدولة بما يكفل إفساح مجال أوسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- 9- الإلتزام بمواعيد محددة لإنجاز معاملات المواطنين بيسر لدى الإدارات الحكومية.
- 10- مواصلة الإهتمام بالكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات العلمية والإدارية والمهنية، وتطوير قدراتهم واستقطابهم للإستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية وفي إطار تطبيق مبدأ (الشخص المناسب في المكان المناسب).

ثانياً: تعزيز الأهمية وتقدير دور السلطة المحلية:

- 1- تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل إنتخاب محافظي المحافظات ومديري المديرية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.
- 2- إستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.
- 3- إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية ملائمة وتطوير التشريعات المنظمة لذلك.
- 4- تقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

ثانياً: تعزيز برامج شبكة الأمان الإجتماعي لمكافحة الفقر وتوسيع مظلة لحماية الإجتماعية للمواطنين عبر:

- 1- تعزيز برامج شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم منظومة متنوعة من الخدمات والمشاريع العامة في مجال تنمية البنية الأساسية لتحفيز الإستثمار، وكسر عزلة المناطق الريفية وتوسيع الأسواق وخلق فرص عمل.
- 2- إعادة هيكلة نظام التأمينات الإجتماعية بما يضمن ديمومته وتنوع خدماته وبما يكفل الكفاءة والشفافية.
- 3- زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الإجتماعي ليشمل الفئات المستحقة في عموم المحافظات، ورفع الإعانات النقدية المقدمة للمستفيدين.
- 4- إنشاء مراكز تدريبية وإنتاجية للفئات بغرض تأهيلهن للمنافسة في الحصول على فرص عمل وإيجاد أنشطة ذاتية مدرة للدخل.
- 5- التوسع في تقديم خدمات برنامج تنمية المجتمع والأسر المنتجة للنهوض بالأسرة في الريف والحضر.
- 6- تحسين مستوى معيشة الفئات الإجتماعية الأولى بالرعاية ورفع أجور الفئات الأدنى في السلم الوظيفي.
- 7- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحماية الإجتماعية والمشاريع المدرة

ثالثاً: تحضير أنشطة القطاع الخاص وبناء شراكة تنموية مع مؤسساته وفق التوجهات التالية:

- 1- تشجيع وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في تطوير الإستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الاقتصادية.
- 2- تفعيل الأطر المؤسسية الحكومية الداعمة للقطاع الخاص وإشراكه في الجهود الرامية إلى التكامل والإندماج الإقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي.
- 3- مساعدة القطاع الخاص في تطوير مؤسساته وأطره التنظيمية.
- 4- إستمرار دعم المؤسسات غير الحكومية مثل الغرف التجارية والصناعية وإتحادها العام والإتحادات والجمعيات الفرعية والتي تهدف إلى تنظيم ورعاية المصالح التجارية والصناعية وتطويرها.

